



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The impact of adopting the IFRS-9 standard for financial instruments
in achieving financial stability: A field study on a sample of Iraqi banks**

Mohammed hamed khalaf mohammed*, Abbas Mohamad Ayach

college of Business, Jinan University

Keywords:

International Financial Reporting Standard (IFRS 9), financial stability, commercial banks, Iraq.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 19 Jun. 2023
Accepted 03 Jul. 2023
Available online 30 Sep. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Mohammed hamed khalaf

college of Business, Jinan University



Abstract: The study sought to examine the impact of applying the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) in achieving financial stability in Iraqi banks, to achieve the objectives of the study, the analytical quantitative approach was adopted to examine the relationship between the variables of the study, the researcher used the questionnaire as a tool to collect data from the targeted study population. The researcher targeted three banks out of eight commercial banks listed in the Securities Commission, which are the Rafidain Bank, the Rasheed Bank and the Ashur International Bank, 50 questionnaires were distributed in each bank, of which the researcher retrieved 148 questionnaires, and it was found that the sample suitable for statistical analysis consisted of 145 questionnaires.

The researcher completed the process of analyzing the data using the Statistical package for social sciences, version No. (27), where a variety of statistical tests and tools were applied, and the most important results of the study were as follows: The levels of application of the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) in The surveyed banks from the point of view of the study sample have a high degree in general, and the Iraqi banks surveyed have a medium degree of financial stability, and the results of the simple linear regression equation showed that there is a statistically significant effect of the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) in achieving financial stability in ethnic commercial banks surveyed.

أثر تبني معيار IFRS-9 للأدوات المالية في تحقيق الاستقرار المالي: دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية

محمد حمد خلف

عباس محمد عياش

كلية الاعمال، جامعة الجنان

المستخلص

هدفت الدراسة إلى بحث أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في تحقيق الاستقرار المالي في المصارف العراقية، ولتحقيق غايات الدراسة تم اتباع المنهج الكمي التحليلي لدراسة العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة، واستخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المستهدف، حيث استهدف الباحث ثلاثة مصارف من أصل ثمانية مصارف تجارية مدرجة في هيئة الأوراق المالية، وهي مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد ومصرف اشور الدولي، وتم توزيع 50 استبيان في كل مصرف استرد الباحث منها 148 استبيان، وتبين أن العينة الصالحة للتحليل الإحصائي تتكون من 145 استبيان.

أتم الباحث عملية تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package for social sciences) إصدارها رقم (27)، إذ تم تطبيق مجموعة متنوعة من الاختبارات والأدوات الإحصائية، وكانت أهم نتائج الدراسة كما يلي بلغت مستويات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في المصارف المبحوثة من وجهة نظر عينة الدراسة درجة مرتفعة بشكل عام، كما تتمتع المصارف العراقية المبحوثة بدرجة متوسطة من الاستقرار المالي. كما بينت نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط وجود أثر دال إحصائياً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في تحقيق الاستقرار المالي في المصارف التجارية العراقية المبحوثة.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9)، الاستقرار المالي، المصارف التجارية، العراق.

المقدمة

هدفها يتمثل بإنتاج معلومات وبيانات مالية، تكون ذات مصداقية وحيادية عالية، تعطي الفائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الصائبة. فضلاً عن أنها فن لعلم لغة المال والأعمال، في النتيجة هذا يقودنا الى خفايا عمل يرتكز على تواجد عنصرين هما: الأرقام والبيانات فقط. حيث انتهجت المؤسسات المالية في تنظيم والتكامل المنسق في النظام المعلوماتي في المحاسبة الكلي على نشأة المعيار الدولي الأعداد التقارير المالية IFRS، في تطبيق معيار التقارير المالية بصياغة مالية صائبة وصحيحة، تحكم سياسة الإدارة العليا للمحاسبية والتدقيق، هدفها نيل استقرار مالي ثابت يستفاد منه في جهات متعددة من شركات ومستثمرين (حاليين ومستقبلين) وموردين ومواطنين وحتى جهات حكومية، كلا" مما ذكر له غاية انتفاع ضمن السوق المالي العراقي التي تتضح بالاعتماد عليها في اتخاذ القرارات للاستفادة من المعلومات ذات السمات والخصائص التي تجعلها بمستوى الجودة المطلوب (حاجم ويعقوب، 2020: 123)، أيضاً فإن تكوين هذه المعلومات مع البيانات التي تحتويها التقارير وتطبيق الأدوات المالية ذات الخصائص الدولية التي تتمتع بها وهي (قابلية الفهم، قابلية المقارنة، قابلية التحقيق والملائمة والتمثيل الصادق لكل معلومة وبيان مالية معطى). وقد أظهرته الأزمة المالية العالمية التي حدثت في منتصف عام 2008م. خسائر فعلية أثرت بشكل كبير على

الواقع المالي لجميع متغيرات السوق المالي وأدواته. وعند مراجعة العمل وفق تطبيق IFRS 9، زادت حاجة ونسبها للعديد من الأطراف التي سعت للاستفادة منها في إجراء تأمين المعلومات والبيانات المالية ضمن هذا التطبيق، الذي يتمتع بشفافية وملائمة وموثوقية عند إزالة الحواجز بين الدول في كثير من مجالات العمل والتعاملات المالية الدائمة كشركات دائمة. ولعل أهمها حرية انتقال رؤوس الأموال ما بين الدولة عن إجراءات الإفصاح المالي، فالاستقرار المالي الناتج عن نتائج تطبيق أعداد تقارير دولية IFRS 9، مهم في نهج معياري حسابي يعمل على توحيد نشاط المؤسسات المالية وجعلها ضمن نطاق ومحيط سوق واحد متخصص يربط المؤسسات في جميع الدول مع بعضها البعض ضمن هذه النظم. بذلك نلاحظ ارتفاع مستوى الجودة للمعلومات التي تتعلق بالأرقام الحسابية (معلومات وبيانات مالية)، والتي دمجت مع محتوى القوائم المالية. هذا IFRS 9 المعيار الإبلاغ المالي يمثل جزء من معايير المحاسبة المالية وطرق تدقيقها (رشوان وشقفة، 2022: 346). يتناول هذا البحث أربعة مباحث تناول الباحث في المبحث الأول الإطار العام للبحث، وتناول في المبحث الثاني الإطار النظري من حيث إجراء مراجعة أدبية ومفاهيمية لمتغيرات البحث، كما تناول الباحث في المبحث الثالث الجانب التطبيق من حيث تقديم عرض وصفي لمتغيرات البحث ونتائج اختبار الفرضيات التي انبثقت عن نموذج البحث، كما أيضاً تناول الباحث في المبحث الرابع أبرز الاستنتاجات والنتائج التي توصل إليها البحث كما قدم مجموعة من التوصيات بناءً على هذه النتائج.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة الدراسة: إن الاهتمام بالجهاز المصرفي وحمايته وحماية أمواله وأموال المودعين من الضياع سيؤدي إلى توفر قطاع مصرفي سليم، ولكي يكون القطاع المصرفي سليماً لا بد من تقييم أدائه بشكل مستمر باستخدام المعايير، التي أصبحت ذات أهمية للحفاظ على الاستقرار المالي الذي يعتبر العامل الشاغل في كثير من الباحثين ومنظمات محاسبية وتدقيقية دولية لكي تتمتع بأعلى المستويات من الشفافية والجودة، والحاجة إلى تطبيق معيار يختص في مجال الإبلاغ المالي يتمتع بالقبول بين المؤسسات التي تعمل بشكل دولي ضمن نطاق يناسب حجم التطور الحاصل بشكل سريع للاستفادة منه لمتخذ القرار، وبشكل خاص في تطبيق إجراءات المصارف المالية وبالأخص في العمليات والتطبيقات التي تسهم في تسريع خطوات تطوير النظام المالي المحاسبي ضمن نسق موحد في العراق، حيث هناك توجه أصبح أكثر وضوح لتوجه العراق إلى الانفتاحات في الجانب المالي والاقتصادي للتسريع في تحقيق تقدم ملحوظ في تطوير الأنظمة المالية. وعلى ضوء ذلك فإن عدم وجود دراسة يقيس أثر التطبيق السليم لمعيار 9 على الاستقرار المالي قد يؤدي إلى عزوف المصارف وعدم الاهتمام والأدراك لدور هذا المعيار في دعم الاستقرار المالي للمصارف.

اسئلة الدراسة: بعد التطرق للمشكلة التي جاء البحث الحالي لمعالجتها وضع الباحث لذلك عدد من الأسئلة التي يحاول البحث الإجابة عنها.

السؤال الرئيسي الأول: ما مستوى تبني وتطبيق المصارف التجارية العراقية لمعيار الدولي (IFRS9) للأدوات المالية؟

السؤال الرئيسي الثاني: ما توافر الاستقرار المالي الذي تتمتع به المصارف التجارية العراقية؟

السؤال الرئيسي الثالث: هل هناك أثر لتبني تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS-9 للأدوات المالية في تحقيق الاستقرار المالي في المصارف التجارية العراقية؟

يتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل هناك أثر لتبني تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) للأدوات المالية في تحقيق تغطية النفقات في المصارف التجارية العراقية؟
2. هل هناك أثر لتبني تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) للأدوات المالية في تحقيق التحكم في الأمور المالية في المصارف التجارية العراقية؟
3. هل هناك أثر لتبني تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) للأدوات المالية في تحقيق الشعور بالأمان المالي في المصارف التجارية العراقية؟

ثانياً. أهمية الدراسة: يعد موضوع الدراسة من أهم المشاكل والتحديات التي يتعرض لها الميدان المحاسبي والمالي لمعايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9، ولما لها من تأثير واضح ومباشر في حدوث الإستقرارية المالية للشركات والمصارف العراقية ومن جهة أخرى للاقتصاد العراقي وكصورة عامة، وتكتسب الدراسة أهميتها من خلال بيان التأثير الذي يحدث نتيجة تطبيق والاستفادة من التطورات في (IFRS 9) على مدى الاستقرار المالية المتحقق، والذي تتضمنه تقارير الإبلاغ المالي IFRS 9 للمصارف العراقية. تناول الباحث في هذا البحث موضوع أكثر أهمية وأكثره حداثة، بعدّه من المواضيع الحديثة نسبياً، وذات أهمية في تبني هذه المعايير (IFRS 9) لمستويات الاستقرار المالي الملموسة في التقارير للمؤسسات المبحوثة. التي بدورها زادت الاهتمام بها بعد ما قامت بعض الشركات والمصارف المالية العالمية بإخفاء الواقع الفعلي التطبيقي لوضعها المالي عن طريق تقنيات واساليب تدقيق محاسبية في أعداد التقارير المالي IFRS 9، مما سبب بظهور أزمات مالية واقتصادية كبيرة في بعض البلدان.

ثالثاً. أهداف الدراسة: جاء البحث الحالي للوصول لعدد من الأهداف وهي على النحو الآتي:

الهدف الرئيسي الأول: بيان مستوى تبني وتطبيق المصارف التجارية العراقية لمعيار الدولي (IFRS9) للأدوات المالية..

الهدف الرئيسي الثاني: بيان وتوضيح مستوى توافر الاستقرار المالي الذي تتمتع به المصارف التجارية العراقية.

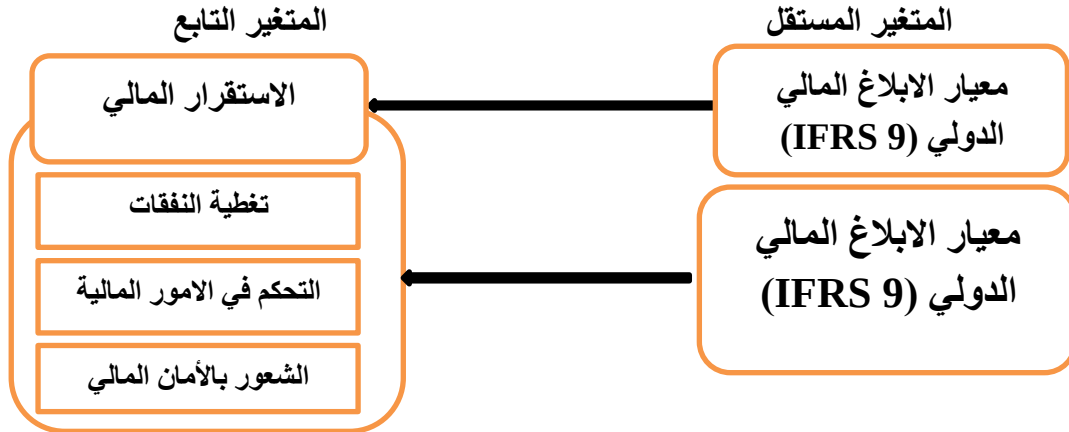
الهدف الرئيسي الثالث: بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 9) للأدوات المالية في تحقيق الاستقرار المالي وبشكل منفرد على أبعاد الاستقرار المالي (تغطية النفقات، التحكم في الأمور المالية، تحقيق الشعور بالأمان المالي) في المصارف التجارية العراقية من وجهة نظر العاملين فيها.

رابعاً. أنموذج الدراسة:

المتغير المستقل: معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9).

المتغير التابع: الاستقرار المالي بأبعاده (تغطية النفقات، التحكم في الأمور المالية، الشعور بالأمان المالي).

أنموذج الدراسة:



المصدر: من اعداد الطالب بالرجوع إلى المراجع الآتية: بالاعتماد على العديد من الدراسات السابقة ومنها (تهامي وزيتون، 2022)، (رشوان وشقفة، 2022)، (مجي وبيج، 2021)، (حاجم ويعقوب، 2020).
خامساً. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: (H1) هناك فروق معنوية لدى المستقصى منهم حول تطبيق معيار الأدوات المالية (IFRS 9) في المصارف عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية: (H2) هناك فروق معنوية لدى المستقصى منهم حول توافر الاستقرار المالي في المصارف عينة الدراسة

الفرضية الرئيسية الثالثة: H3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 9) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحقيق الاستقرار المالي في المصارف التجارية العراقية من وجهة نظر العاملين فيها.

ويتفرع منه الفرضيات الآتية:

H3.1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار (IFRS 9) مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحقيق تغطية النفقات في المصارف التجارية العراقية.

H3.2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار (IFRS 9) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحقيق التحكم في الأمور المالية في المصارف التجارية العراقية.

H3.3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار (IFRS 9) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحقيق الشعور بالأمان المالي في المصارف التجارية العراقية.

سادساً. منهج البحث: للوصول إلى تحقيق أهداف البحث اتبعت أسلوب وأداءه جمع البيانات الدراسة لدراسة العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة من خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث وعرض الدراسات السابقة المنشورة باللغة العربية والانجليزية والاعتماد عليها في تطوير الإطار النظري والاعتماد عليها أيضاً في تطوير الاستبيان التي تستخدم لجمع البيانات الأولية لاختبار الفرضيات، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً. معيار IFRS-9 للأدوات المالية: هو عبارة عن مجموعة من القواعد والتعليمات المشتركة التي تجعل البيانات والمعلومات الحالية تتمتع بالشفافية والمصدقية والفاعلية وهي أيضاً مجموعة من القواعد الإجراءات التي تصف الطرق والأساليب التي يتم بها إعداد التقارير والحسابات المالية

وعرضها بالتقارير والقوائم (مجي وبيج، 2021: 213)، حيث صرحت إحدى أكبر شركات التدقيق (الحياي ووليد، 2015، صفحة 23)، فإن المعيار الدولي رقم 9 هو المعيار المحاسبي الجديد الذي تم تنفيذه في 1 يناير 2018، وقد قامت بعض الشركات بتطبيقه في وقت سابق. يركز المعيار الدولي 9 على كيفية حساب الشركات لأصولها وخصومها؟ لماذا المعيار الدولي 9؟

1. **صياغة المعيار الدولي IFRS-9 للأدوات المالية:** قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في ثلاث قطاعات والتي تحدد قياس وتصنيف الأصول والموجودات المالية وانخفاض والتحوط للقيمة. كان إصدار كل مرحلة من مراحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 عند اكتماله، ثم كان أمام الشركات خيار إما اعتماده أو الانتظار حتى اعتماده الإلزامي في عام 2018. ويستند المعيار المحاسبي الجديد إلى فكرة أن قياس الأصول المالية وتصنيفها يجب أن يكون في القيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر عند نشوئها (بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة)، أو عند ظهور قيود أخرى للقياس إما بالتكلفة المطفأة أو التغيرات في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إبراهيم، 2017: 114).
2. **انخفاض أو ارتفاع قيمة الموجودات المالية بموجب المعيار الدولي IFRS-9 للأدوات المالية:** في هذا الجزء سيركز البحث على مرحلة انخفاض أو ارتفاع قيمة الأصول المالية إذ إن المرحلتين الأخيرتان المتبقيتان لا تتعلقان بالدراسة. يركز جزء انخفاض أو ارتفاع في القيمة على مجالين من التغيرات الأساسية وهما ذمم القروض التي تتضمن الذمم في المدى قصيرة الأجل والاستثمار في أدوات حقوق الملكية. سيعمل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على الإبلاغ بشكل أساسي عن حساب النموذج الجديد (الخسائر أو ارتفاعات المتوقعة) والذي سيتجنب مخاطر حدوث قرض أو عدم استقرار مالي متحقق (الإمارة، 2014: 41). وسيركز على مخاطر تعثر هذه المتغيرات. عندما يتم إنشاء الأصل أو الحصول عليه لكل أصل، هناك عدم استقرار مالي متوقع مرتبط به. بموجب النموذج الجديد (الخسائر أو ارتفاعات المتوقعة)، تحسب الشركة مخصص متغير عدم الاستقرار من خلال مراعاة الأساس المخصص لكل سيناريو افتراضي ويكون لفترة مستقبلية محددة عجزاً نقدياً سيتكبده الضرب في كل احتمال حدوث. مجموع جميع النتائج المرجحة بالاحتمالات هو المخصص (الباري، 2016: 4).

هناك ثلاثة نماذج للقياس والتصنيف بموجب المعيار الدولي 9 مثل نموذج التكاليف الصافية، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (FVOCI) والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL). من أجل حساب الأدوات في التكلفة المطفأة (AC) أو FVOCI، يجب استيفاء اختبارين وهما (اختبار نموذج الأعمال) و(اختبار SPPI). قد لا يمنحنا تطبيق هذان الاختباران دائماً نتائج مباشرة، وقد تكون النتائج مغايرة عما هو مطلوب في بعض الأحيان وعندما نتحدث عن فشل هذه الاختبارات يعني أنه يتوجب حساب أصولها بالقيمة العادلة التي يتم حسابها بالأرباح أو الخسائر ولكن إذا اجتاز أحد هذه الاختبارات، فسيتم قياس الأصل بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو التكلفة المطفأة (سلمان، 2017: 32).

ثانياً. تحقيق الاستقرار المالي وفق معيار 9: يشير الاستقرار المالي إلى مستوى الصحة المالية يشمل الرضا عن الجوانب المادية وغير المادية للمصرف وإدراك الاستقرار في كافة الموارد المادية والمقدر الموضوعي للموارد المادية وغير المادية التي يملكها المصرف، كما تسعى المصارف إلى تحقيق الاستقرار المالي من خلال تغطية النفقات التي تتمثل في مدى حصول المصرف على دخل أو

عوائد مناسبة لتبيله وسداد الالتزامات وتغطية النفقات غير المعتادة وتخصيص جزء من الأموال للقدرة على تغطية النفقات والقدرة على الوفاء بالالتزامات والقدرة على تحمل نفقات اضافية وأيضاً من خلال التحكم في الامور المالية التي تشير إلى السيطرة على الوضع المالي ووضع ومتابعة الأهداف للأفاق في المستقبل والتخطيط لحياة المصرف أي إن الاستقرار المالي للمصارف يرتبط بمدى تمتع المصارف بشعور الاستقرار المالي وإنها قادرة على ممارسة سيطرتها المالية والاجراءات المالية اللازمة والتي تتضح من المواقف المالية أو الضغوط الخارجية، والشعور بالأمان المالي الذي يشير إلى الطريقة التي يشعر بها المصرف بالأمان حيال وضعه المالي والذي يتمثل في قلق مالي محدود والرضا عن الوضع المالي (تهاني وزيتون، 2022: 34).

مقارنة تحقيق الاستقرار المالي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 السابق مقابل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الحالي.

1. نهج الاستقرار المالي المتوقع بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (9): يوسع المعيار الدولي 9

بشكل كبير مجموعة المعلومات التي يتعين على المنشأة مراعاتها عند تحديد توقعاته لقيم الاستقرار المالي. على وجه التحديد، يتعين على الكيانات المبلغة إدراج معلومات من الأحداث والمواقف التي حصلت في الماضي، والظروف التي حصلت في الوقت الحاضر، وكذلك التنبؤات المعقولة والقابلة للدعم في قياسها لمعايير الاستقرار المالي المتوقعة. الأهم من ذلك، أن المعيار الجديد يلغي الحد الأدنى المتحققة في الفقرة أعلى، أي "حدث بدء التشغيل" والنقطة التي يتم فيها الاعتراف بها أولاً ضمن التقارير المالية الصادرة، وتحديث مخصص تقييم استقرار بشكل دوري للتغيرات في قيم الاستقرار المالي المتوقع. إذا تم تطبيق ذلك بشكل صحيح، فسيؤدي ذلك إلى الاعتراف المبكر والوقت المناسب بتغير قيم الاستقرار المالي الجديدة (الحاج، 2018: 28).

2. التعديلات التنظيمية المالية لتحقيق الاستقرار المالي: يستخدم مسؤولو المصارف الأرقام المحاسبية

كمدخلات لحسابات رأس المال التنظيمية ومع ذلك للحفاظ على الدور التحوطي لرأس المال التنظيمي، ويقومون بإجراء بعض التعديلات باستخدام ما يسمى المرشحات الاحترازية على سبيل المثال، يستبعدون الشهرة لأنه في حالة تصفية المصرف، فإن الشهرة لها قيمة تصفية صفرية علاوة على ذلك، يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من التغيرات في قيمة الاستقرار المالي بالقيمة العادلة لتجنب حدوث زيادة في رأس المال المنظمي أثناء حدوث المشاكل المالية بسبب الزيادة في مخاطر كشف الاستقرار الخاصة (حسونة، 2017: 9). والأهم من ذلك، نظراً للتأثير المباشر لمتغيرات الاستقرار المالي على رأس المال التنظيمي، فإن للجهات التنظيمية تقديراتها الخاصة لقيم الاستقرار الحقيقية وقياس ذلك بمتغيرات استقرار مبالغ عنها (إبراهيم، 2018: 43).

3. الاستقرار المالي المتوقع بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9: إن نهج الاستقرار المتبع

والمتوقع للمعيار رقم 9 يجعل متغيرات المحاسبية أقرب إلى المنهج التنظيمي لقياس نسبة ومعدل لاستقرار مستمر وثابت بشكل يلائم تعاملات المصارف المالية الحالية والمستقبلية. وعلى وجه التحديد، فإن الاستقرار المالي المتوقع من المرحلة (1) لمدة 12 شهراً تشبه من الناحية المفاهيمية للاستقرار التنظيمي المتوقع الذي لها أفق 12 شهراً وأيضاً بموجب كلا الإطارين، فإن بيانات الإدخال الرئيسية لقياس معدل الاستقرار المتوقعة هي احتمال كبيرة يكون مناسب، لذلك ليس من المستغرب أن يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن تتمتع الشركات بالمقدرة على استخدام بعض الإجراءات كأساس لحساب معدلات جديدة ومتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار رقم 9 (صندوق النقد الدولي، 2018: 40)

ومع ذلك، نظراً للأهداف المختلفة للتنظيم والتقرير المالي، فإن التقديرات التنظيمية لـ PD و LGD ليست هي نفسها التي يجب استخدامها لحساب نهج الاستقرار المالي المتوقع بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 (عبد الحميد والبغادي، 2020: 112)، ومن ثم يجب تعديل هذه التقديرات إلى تلبية متطلبات القياس للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. حيث هناك اختلاف في متطلبات المستقبل لتحقيق قيم الاستقرار حيث التوقع والجانب التنظيمي المتوقع في المعيار 9 في نطاقها كطالب مهم. يعتمد القياس التنظيمي ومعالجة التغيرات على ما إذا كانت المصارف تستخدم النهج الموحد لمتغيرات دقيقة تضمن معدل استقرار تصاعدي (الصوفي، 2006: 68).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

أولاً. مجتمع البحث: تألف المجتمع المستهدف لتطبيق الدراسة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها (10) مصارف وهي (المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المصرف المتحد للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، مصرف آشور الدولي للاستثمار، مصرف عبر العراق للاستثمار).

ثانياً. عينة الدراسة: اختار الباحث ثلاثة مصارف تجارية وهي (مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد ومصرف آشور الدولي) كعينة للبحث واعتمد الباحث أيضاً توزيع 50 استبيان لكل مصرف من مصارف العينة بهدف جمع (150) رد من كل مصرف.

ثالثاً. مرحلة التحقق من صلاحية البيانات وإعدادها: استهدف الباحث في هذه الدراسة ثلاثة مصارف من أصل ثمانية مصارف تجارية مدرجة في هيئة الأوراق المالية، وهي مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد ومصرف آشور الدولي، إذ تم توزيع 50 استبيان في كل مصرف بعد الحصول على الموافقات الخاصة بجمع البيانات في هذه المصارف، واستمرت عملية جمع البيانات في شهر أيار من عام 2023، وتمكن الباحث من استرداد 148 استبيان من أصل 150 بنسبة استجابة مرتفعة جداً بلغت 98.66% وبلغ حجم العينة الصالحة للتحليل الإحصائي 145 مشاهدة.

رابعاً. أداة الدراسة والمقياس: اعتمد الباحث في تطوير أداة الدراسة استمارة الاستبيان على مجموعة من الأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث الحالي حتى أصبحت الاستبيان بالصورة النهائية التي أستخدمها الباحث في جمع البيانات الأولية بعد إرسالها على عدد المحكمين والأخذ بأرائهم، قام الباحث بتوزيع الاستبيان على المستهدفون في المجتمع المستهدف للحصول على البيانات الأولية التي يتطلبها البحث الحالي لتحقيق أهدافه واختبار الفرضيات للوصول إلى النتائج التي من الممكن الاستفادة منها مستقبلاً. وبعد تطوير أداة الدراسة (الاستبانة) بالصيغة الأولية التي تم الاطلاع عليها بالدراسات السابقة ومنها: دراسة (تهامي وزيتون، 2022)، (مجي وبيج، 2021)، (سقف الحيط وشبيطة، 2017)، (رشوان وشقفة، 2022)، (حسون، 2022)، (حاجم ويعقوب، 2020). واستخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي (5-Likert scale points) لمنح المبحوث حرية اختيار درجة موافقته تجاه الفقرات التي يقدمها الاستبيان، ويتدرج هذا المقياس من عدم الموافقة إلى الموافقة وفق خمس درجات كالآتي: لا أوافق بشدة وتقابل درجة (1)، لا أوافق وتقابل درجة (2)، محايد وتقابل درجة (3)، أوافق وتقابل درجة (4) وأوافق بشدة وتقابل درجة (5). والمقياس الآخر الذي استخدمه الباحث في الدراسة هو مقياس ثلاثي يعطي درجة الأهمية للمتوسط الحسابي، بحيث يحدد هذا المقياس ثلاث درجات هي مرتفعة، ومتوسطة ومنخفضة، ويتم تحديد طول

الفترة لهذه الدرجات بطرح اعلى حد للمقياس الخماسي (5) من أدنى حد للمقياس الخماسي (1) وبقسمتها على (3) وهي عدد كل الفئات المطلوبة وبهذا يكون طول الفترة (1.33) وفق ما بينه (Sekaran & Bougie, 2019: 321)، وعليه تكون حدود المتوسطات الحسابية لدرجات الأهمية كالآتي:

❖ من 1 إلى 2.339: مستوى الدرجة منخفضة.

❖ من 2.34 – 3.669: مستوى الدرجة متوسطة.

❖ من 3.67 – 5.00: مستوى الدرجة مرتفعة.

خامساً. موثوقية وثبات أداة الدراسة: يشير الثبات والموثوقية إلى المقدرة التي يتمتع بها مقياس متغير ما على إعطاء نتائج متسقة في حال إعادة استخدامه مرة أخرى، ويوصى لإختبار الثبات والموثوقية لمقياس ما بمعينة معامل كرونباخ ألفا (Cronbach alpha) وهو معامل خاص باختبار الموثوقية والثبات لمجموعة العبارات الخاصة بمقياس ما، ويبلغ الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل 0.7 ويجب أن يتجاوز المعامل حتى يتم عدّ الثبات والموثوقية متحققة للمقياس (Hair et al., 2019). جميع المعاملات المسجلة كانت أعلى من حد 0.7 وسجلت مستويات مرتفعة لتعكس مستويات جيدة للثبات والموثوقية لمقاييس متغيرات الدراسة، وهذا يشير إلى صلاحية الاستبيان كأداة لجميع البيانات للدراسة الحالية.

- متغير معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) (0.952).

- متغير الاستقرار المالي ككل (0.951): تغطية النفقات (0.894)، التحكم في الأمور المالية (0.851) والشعور بالأمان المالي (0.883).

سادساً. الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: يشترط لسلامة البنية العاملية لمقاييس أداة الدراسة تمتعها بالاتساق الداخلي، أي أن تشترك العبارات التي يتكون منها مقياس متغير ما باتساق مشترك من حيث طبيعة العلاقة الارتباطية مع الدرجة الكلية لمتغيرها. يشير (Pallant, 2020) بإمكانية اختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال معاناة معاملات الارتباط بين العبارات والدرجات الكلية لمتغيراتها، إذ يتحقق الاتساق الداخلي بوجود علاقات ارتباطية إيجابية أعلى من درجة 0.2 وهو الحد الأدنى المقبول لمعاناة الاتساق الداخلي من خلال علاقات الارتباط. جمع الجدول رقم (1) علاقات ارتباط بيرسون بين العبارات والدرجات الكلية لمتغيراتها وكانت جميع العلاقات المسجلة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.001، وكانت العلاقات إيجابية أعلى من درجة 0.2 أدنى حد مقبول للعلاقة، وهذا يشير إلى أن الاتساق الداخلي للعبارات المكونة لمقياس كل متغير متحقق.

الجدول (1): اختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة باستخدام معاملات ارتباط بيرسون (ن=145)

المتغير	العبرة	الارتباط مع الدرجة الكلية للمتغير	المتغير	العبرة	الارتباط مع الدرجة الكلية للمتغير
	EX_1	**0.868	تغطية النفقات	IFRS_1	**0.854
	EX_2	**0.843		IFRS_2	**0.527
	EX_3	**0.768		IFRS_3	**0.755
	EX_4	**0.846		IFRS_4	**0.808
	EX_5	**0.866		IFRS_5	**0.802
	C_1	**0.688		IFRS_6	**0.760

الارتباط مع الدرجة الكلية للمتغير	العبارة	المتغير	الارتباط مع الدرجة الكلية للمتغير	العبارة	المتغير
**0.776	C_2	التحكم في الأمور المالية	**0.827	IFRS_7	متغير
**0.692	C_3		**0.876	IFRS_8	معياري
**0.763	C_4		**0.811	IFRS_9	الإبلاغ
**0.724	C_5		**0.719	IFRS_10	المالي
**0.762	C_6		**0.688	IFRS_11	الدولي
**0.686	C_7		**0.823	IFRS_12	IRFS)
**0.847	S_1	الشعور بالأمان المالي	**0.842	IFRS_13	(9
**0.823	S_2		**0.794	IFRS_14	
**0.796	S_3		**0.560	IFRS_15	
**0.826	S_4		**0.811	IFRS_16	
**0.844	S_5		**العلاقة دالة عند مستوى دلالة ($0.01 \geq \alpha$)		

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد استمارة الاستبيان.

سابعاً. ملائمة نموذج الدراسة لاستخدام الأساليب والأدوات الإحصائية: قدم الباحث في هذا الجزء نتائج اختبار ملائمة نموذج الدراسة للأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة، واقتصر هذا الجزء على معاينة التوزيع الطبيعي للبيانات، بينما لم يكن هناك حاجة لاختبار مشاكل الارتباط الخطي وذلك لعدم وجود أبعاد في تصميم المتغير المستقل. من الشروط الأساسية لاستخدام الإحصاء المعلمي والذي يشمل نماذج الانحدار (Regression model) واختبار ANOVA وغيرها خلو منحنيات البيانات من مشاكل التوزيع الطبيعي وتعد معاملات التفلطح والالتواء من أبرز المعاملات التي يتم استخدامها لمعاينة مشاكل التوزيع الطبيعي للبيانات، إذ بين (George, 2011) أن مشاكل التوزيع الطبيعي تنبئ بتسجيل معاملات تفلطح أو معاملات التواء تتجاوز الحد الأقصى المسموح به لهذه المعاملات وهو (± 2.2)، إذ إن اقتراب المعاملات من حدود الصفر يدل على سلامة التوزيع الطبيعي للبيانات. تشير نتائج الجدول رقم (2) أن كافة المعاملات المسجلة سواء للالتواء أو التفلطح لم تتجاوز الحدود القصوى المشار إليها، وسجلت مستويات منخفضة لتدل على أن البيانات ذات توزيع طبيعي سليم، مما يدل على إمكانية تطبيق الإحصائي المعلمي.

الجدول (2): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام معاملات الالتواء والتفلطح (ن=145)

المتغير	معامل الالتواء	معامل التفلطح
متغير معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9)	-.196	-1.045
تغطية النفقات	-.199	-.940
التحكم في الأمور المالية	-.210	-.823
الشعور بالأمان المالي	-.355	-.572
متغير الاستقرار المالي ككل	-.282	-.848

اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

ثامناً. التحليل الإحصائي وعرض النتائج: يعرض هذا الجزء عملية التحليل الإحصائي باختباراتها المختلفة التي تم من خلالها الإجابة على أسئلة الدراسة.

نتائج عرض خصائص المبحوثين الشخصية والوظيفية: جمع الباحث التكرارات والنسب لتوزيع المبحوثين على الخصائص الشخصية والوظيفية، إذ كانت النتائج كالآتي:

الجنس: تكونت عينة الدراسة من مبحوثين ذكور وإناث بنسب تمثل واقع توظيفهما في المصارف العراقية، إذ بلغ عدد الذكور في العينة 98 مشكلين نسبة 67.6%، بينما بلغ عدد الإناث في العينة 47 بنسبة 32.4%.

العمر: كانت النسب الأكبر للفئات العمرية المتوسطة وهو العمر الذي تتمكن به القوى العاملة من الحصول على الوظائف بعد استكمال الدراسة والحصول على الخبرة في دولة العراق، حيث كانت التكرارات والنسب للفئات العمرية كالآتي: أقل من 25 سنة بتكرار 20 ونسبة 13.8%، من 25-34 سنة بتكرار 76 ونسبة 52.4%، أكبر من 34-44 سنة بتكرار 23 ونسبة 15.9%، أكبر من 44-54 سنة بتكرار 19 ونسبة 13.1% وأكبر من 54 سنة بتكرار 7 ونسبة 4.8%.

المؤهل العلمي: كانت الغالبية في عينة الدراسة من حاملي الدرجات الجامعية وهو ما يمثل القوى العاملة في دولة العراق ذات المستوى التعليمي المرتفع، إذ كانت تكرارات ونسب المؤهلات العلمية كالآتي: دبلوم فما دون بتكرار 29 بنسبة 20.0%، بكالوريوس بتكرار 69 بنسبة 47.6%، ماجستير بتكرار 37 بنسبة 25.5% ودكتورة بتكرار 10 بنسبة 6.9%.

سنوات الخدمة: انسجمت نتائج سنوات الخدمة مع نتائج الفئات العمرية، إذ كانت أعلى النسب لفئات سنوات الخدمة المتوسطة كالآتي: أقل من 5 سنوات بتكرار 21 بنسبة 14.5%، من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بتكرار 75 بنسبة 51.7%، من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة بتكرار 32 بنسبة 22.1% و 15 سنة فأكثر بتكرار 17 بنسبة 11.7%.

المسمى الوظيفي: شملت عينة الدراسة مبحوثين من جميع المسميات الوظيفية المستهدفة، وكانت أدنى التكرارات والنسب للمسميات الوظيفية الإدارية الإشرافية حيث كانت النتائج كالآتي: مدير دائرة بتكرار 4 ونسبة 2.8%، رئيس قسم بتكرار 6 ونسبة 4.1%، أمين صندوق بتكرار 27 ونسبة 18.6%، مدقق داخلي بتكرار 51 ونسبة 35.2% وموظف حسابات بتكرار 57 ونسبة 39.3%.

عرض نتائج التحليل الوصفي: اعتمد الباحث على الإحصاء الوصفي من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعرض مستويات متغيرات الدراسة في المصارف المبحوثة من وجهة نظر عينة الدراسة؛ حيث بينت النتائج أن مستويات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في المصارف المبحوثة من وجهة نظر عينة الدراسة تبلغ درجة مرتفعة بشكل عام، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام المسجل (3.75). كما بينت النتائج أن المصارف العراقية المبحوثة تتمتع بدرجة متوسطة من الاستقرار المالي، إذ كان المتوسط الحسابي العام المسجل (3.62). سجل مجال تغطية النفقات أعلى متوسط حسابي مسجل (3.72) وهو بالدرجة المرتفعة من الموافقة، بينما سجل كل من مجال التحكم في الأمور المالية ومجال الشعور بالأمان المالي درجات متوسطة من الموافقة بمتوسطات حسابية بلغت على التوالي (3.63) و(3.52). كما تراوحت الانحرافات المعيارية بين (0.71) و(0.87) وهي بذلك دون درجة (1) ليدل هذا على تجمع الإجابات واقترابها من متوسطاتها الحسابية مما يدل على إجماع في آراء المبحوثين.

الجدول (3): النتائج الخاصة بمستويات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) ومستويات الاستقرار المالي في المصارف المبحوثة من وجهة نظر عينة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (ن=145)

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9)					
المتوسط الحسابي العام		3.75	مرتفع		
الاستقرار المالي					
1	تغطية النفقات	3.72	.870	1	مرتفع
2	التحكم في الأمور المالية	3.63	.710	2	متوسط
3	الشعور بالأمان المالي	3.52	.870	3	متوسط
المتوسط الحسابي العام		3.62	متوسط		

اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS. نتائج اختبار فرضيات الدراسة: لاختبار الفرضية الرئيسية وفرضياتها الفرعية فقد تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Model)، حيث كانت النتائج كالآتي: الفرضية الرئيسية: H 3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحقيق الاستقرار المالي في المصارف التجارية العراقية من وجهة نظر العاملين فيها. يعرض الجدول رقم (4) نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

الجدول (4): أثر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) على الإستقرار المالي في المصارف التجارية العراقية المبحوثة باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط (ن=145)

Beta	قيمة (T)	دلالة (T)	معامل الارتباط	معامل التباين المفسر Adjusted R ²	قيمة (F)	دلالة (F)
0.934	31.373	*0.000	0.934	0.872	984.280	*0.000

*الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

❖ المتغير التابع: الاستقرار المالي

تدل نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في تحقيق الاستقرار المالي في المصارف التجارية العراقية المبحوثة، حيث سجلت القيمة المسحوبة للنموذج F (984.280)، بلغ معيار الارتباط R المسجل في النموذج (0.934) وهذا يشير إلى علاقة ارتباط إيجابية بمستوى مرتفع، أي كلما ارتفعت مستويات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) ارتفعت مستويات الاستقرار المالي بدرجة مرتفعة، وكان النموذج ذو جودة تفسيرية

مرتفعة حيث بلغ معامل التباين المفسر R^2 Adjusted مقدار (0.872)، مما يدل أن 87.2% من التباين المسجل في متغير الاستقرار المالي مصدره المتغير المستقل وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9)، أخيراً بلغ معامل بيتا للأثر (0.934) وهذا يدل أن كل 1% في تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) يؤدي إلى تحسن الاستقرار المالي بمقدار 93.4%، وهذا أثر بمستوى مرتفع، وتؤدي هذه النتائج إلى قبول الفرضية الرئيسية الثالثة.

يعرض الجدول رقم (5) نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H1.1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار (IRFS 9) مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحقيق تغطية النفقات في المصارف التجارية العراقية.

الجدول (5): أثر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) على تغطية النفقات في المصارف التجارية العراقية المبحوثة باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط (ن = 145)

دلالة (F)	قيمة (F)	معامل التباين المفسر R^2 Adjusted	معامل الارتباط R	دلالة (T)	قيمة (T)	Beta (β)
*0.000	901.031	0.862	0.929	*0.000	30.017	0.929

*الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

❖ المتغير التابع: تغطية النفقات

تشير نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في تحقيق تغطية النفقات في المصارف التجارية العراقية المبحوثة، حيث سجلت القيمة المسحوبة للنموذج F (901.031)، بلغ معيار الارتباط R المسجل في النموذج (0.929) وهذا يشير إلى علاقة ارتباط إيجابية بمستوى مرتفع، أي كلما ارتفعت مستويات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) ارتفعت مستويات تغطية النفقات بدرجة مرتفعة، وكان النموذج ذو جودة تفسيرية مرتفعة حيث بلغ معامل التباين المفسر R^2 Adjusted مقدار (0.862)، مما يدل أن 86.2% من التباين المسجل في متغير تغطية النفقات مصدره المتغير المستقل وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9)، أخيراً بلغ معامل بيتا للأثر (0.929) وهذا يدل أن كل 1% في تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) يؤدي إلى تحسن تغطية النفقات بمقدار 92.9%، وهذا أثر بمستوى مرتفع، وتؤدي هذه النتائج إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى.

يعرض الجدول رقم (6) نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H1.2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار (IRFS 9) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحقيق التحكم في الامور المالية في المصارف التجارية العراقية.

الجدول (6): أثر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) على التحكم في الأمور المالية في المصارف التجارية العراقية المبحوثة باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط (ن=145)

دلالة (F)	قيمة (F)	معامل التباين المفسر Adjusted R ²	معامل الارتباط R	دلالة (T)	قيمة (T)	Beta (β)
*0.000	378.237	0.724	0.852	*0.000	19.448	0.852

*الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

❖ المتغير التابع: التحكم في الأمور المالية

يتضح من نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في تحقيق التحكم في الأمور المالية في المصارف التجارية العراقية المبحوثة، حيث سجلت القيمة المسحوبة للنموذج F (378.237)، بلغ معيار الارتباط R المسجل في النموذج (0.852) وهذا يشير إلى علاقة ارتباط إيجابية بمستوى مرتفع، أي كلما ارتفعت مستويات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) ارتفعت مستويات التحكم في الأمور المالية بدرجة مرتفعة، وكان النموذج ذو جودة تفسيرية مرتفعة حيث بلغ معامل التباين المفسر Adjusted R² مقدار (0.724)، مما يدل أن 72.4% من التباين المسجل في متغير التحكم في الأمور المالية مصدره المتغير المستقل وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9)، أخيراً بلغ معامل بيتا للأثر (0.852) وهذا يدل أن كل 1% في تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) يؤدي إلى تحسن التحكم في الأمور المالية بمقدار 0.852%، وهذا اثر بمستوى مرتفع، وتؤدي هذه النتائج إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية.

يعرض الجدول رقم (7) نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط لإختبار الفرضية الفرعية

الثالثة:

H1.3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار (IFRS 9) عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في تحقيق الشعور بالأمان المالي في المصارف التجارية العراقية.

الجدول (7): أثر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) على الشعور بالأمان المالي في المصارف التجارية العراقية المبحوثة باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط (ن=145)

دلالة (F)	قيمة (F)	معامل التباين المفسر Adjusted R ²	معامل الارتباط R	دلالة (T)	قيمة (T)	Beta (β)
*0.000	453.118	0.758	0.872	*0.000	21.287	0.872

*الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

❖ المتغير التابع: الشعور بالأمان المالي

أخيراً، تشير نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في تحقيق الشعور بالأمان المالي في المصارف التجارية العراقية المبحوثة، حيث سجلت القيمة المسحوبة للنموذج $F(453.118)$ ، بلغ معيار الارتباط R المسجل في النموذج (0.872) وهذا يشير إلى علاقة ارتباط إيجابية بمستوى مرتفع، أي كلما ارتفعت مستويات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) ارتفعت مستويات الشعور بالأمان المالي بدرجة مرتفعة، وكان النموذج ذو جودة تفسيرية مرتفعة حيث بلغ معامل التباين المفسر $Adjusted R^2$ مقدار (0.758)، مما يدل أن 75.8% من التباين المسجل في متغير الشعور بالأمان المالي مصدره المتغير المستقل وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9)، أخيراً بلغ معامل بيتا للأثر (0.872) وهذا يدل أن كل 1% في تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) يؤدي إلى تحسن الشعور بالأمان المالي بمقدار 0.872%، وهذا أثر بمستوى مرتفع، وتؤدي هذه النتائج إلى قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

يحتوي هذا القسم من هذه الدراسة على أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث فيما يتعلق أثر تبني معيار IFRS-9 للأدوات المالية في تحقيق الاستقرار المالي (دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية) من خلال القيام بأجراء التحليل الإحصائي وكذلك فضلاً عما احتواه الإطار النظري.

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) للأدوات المالية وتطبيقها تعبر عن توجهات للتقليل من الحكم الشخصي والاجتهاد الذي قد يتحلى به العاملين في المصارف التجارية في العراق.
2. تشير النتائج أن مستويات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في المصارف المبحوثة من وجهة نظر عينة الدراسة تبلغ درجة مرتفعة بشكل عام، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام المسجل (3.75).
3. أظهرت النتائج أن المصارف التجارية العراقية تتمتع بدرجة متوسطة من الاستقرار المالي، إذ كان المتوسط الحسابي العام المسجل (3.62). سجل مجال تغطية النفقات أعلى متوسط حسابي مسجل (3.72) وهو بالدرجة المرتفعة من الموافقة، بينما سجل كل من مجال التحكم في الأمور المالية ومجال الشعور بالأمان المالي درجات متوسطة من الموافقة بمتوسطات حسابية بلغت على التوالي (3.63) و(3.52).
4. أظهرت النتائج عدم وجود أي فروقات إحصائية في مستويات متغيرات الدراسة تبعاً لأي من المتغيرات الشخصية والوظيفية، حيث كانت الدالة الإحصائية لكافة الاختبارات أعلى من مستوى دلالة (0.05).
5. بينت النتائج وجود أثر دال إحصائياً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في تحقيق تغطية النفقات في المصارف التجارية العراقية المبحوثة ووجود علاقة ارتباط إيجابية بمستوى مرتفع، أي كلما ارتفعت مستويات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) ارتفعت مستويات تغطية النفقات بدرجة مرتفعة.

6. أوضحت النتائج وجود أثر دال إحصائياً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في تحقيق التحكم في الأمور المالية في المصارف التجارية العراقية المبحوثة، ووجود علاقة ارتباط إيجابية بمستوى مرتفع، أي كلما ارتفعت مستويات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) ارتفعت مستويات التحكم في الأمور المالية بدرجة مرتفعة.

7. كما أوضحت النتائج وجود أثر دال إحصائياً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في تحقيق الشعور بالأمان المالي في المصارف التجارية العراقية المبحوثة ووجود علاقة ارتباط إيجابية بمستوى مرتفع، أي كلما ارتفعت مستويات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) ارتفعت مستويات الشعور بالأمان المالي بدرجة مرتفعة.

ثانياً. التوصيات: بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وفي إطار تناول الادييات والدراسات السابقة المختلفة في الوعي الاستراتيجي ودراسة وتحليل الديمومة التنظيمية تم التوصل إلى توصيات مستقبلية تدور حول أثر تبني معيار IFRS-9 للأدوات المالية في المصارف التجارية العراقية بما يحقق الاستقرار المالي حيث توصي الدراسة بما يأتي.

1. يوصى للمصارف التجارية العراقية بالاهتمام بقدر أعلى بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) لما لهذا المعيار من دور جوهري في تحسين العديد من المخرجات الأدائية في المصارف.

2. يوصى لإدارات المصارف التجارية العراقية بالاهتمام بمختلف العوامل المطلوب توافرها في المصرف للوصول إلى مستويات أعلى من الاستقرار المالي.

3. ضرورة إدراك أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9) في دعم الاستقرار المالي في المصارف التجارية العراقية.

4. ضرورة السعي للاستفادة من الخبرات والجهود المهنية التي قدمها مجلس المعايير المحاسبية الدولية لتحديد متطلبات قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية في البيئة المحلية.

5. ضرورة ترسيخ مفهوم الاستقرار المالي وخصائصها وطرائق قياسها في أذهان المهتمين في حقل المحاسبة والعاملين في مجال الأوراق المالية لتثبيت استقرار مذكور.

6. إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية التي تبحث في مختلف جوانب ومؤشرات الأداء التي ترتبط بشكل وثيق بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IRFS 9).

7. وضع أنظمة الرقابة على تناسق البيانات المستخدمة في نماذج التقييم وتوقيتها وموثوقيتها.

8. توصي الدراسة الأكاديميين والمهنيين في الدول العربية والعراق خاصة بضرورة استمرار البحث المحاسبي في مجال تطبيق معايير الإبلاغ المالي في مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المراجع

أولاً. المصادر العربية:

1. إبراهيم، أحمد إبراهيم، (2017)، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقرير المالي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة التجارة والتمويل، المجلد الرابع، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة طنطا، 112-123.
2. أبو نصار، محمد وجمعة، جميدات، (2020)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

3. الحاج، خليفة، (2018)، التحليل المالي أداة تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر باستخدام الأساليب الإحصائية. تأليف رسالة دكتوراه. وهران، الجزائر: علوم التجارية- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في الجامعة وهران2.
4. الصعيدي، شريف سعد، (2019)، أثر التطبيق الأولي لمعيار IFRS 9 علي مؤشرات أداء البنوك المصرية. المؤتمر العلمي، الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة. الاسكندرية، مصر: كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
5. الباري، أحمد عابد محمد، (2016)، إدارة المخاطر الائتمانية كمدخل لجودة الائتمان: دراسة ميدانية على البنوك العاملة بمصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 7، العدد 3، جامعة قناة السويس، تجارة الاسماعيلية، دار المنظومة، 1- 12.
6. التكراري، حسن ياسين، (2015)، الصعوبات التي تواجه البنوك التجارية الأردنية في التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9، دراسة تطبيقية. عمان، الأردن: جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.
7. الحياي، وليد، (2015)، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات. عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
8. الصوفي، فارس جميل، (2006)، تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. تأليف دكتوراه محاسبة. الخرطوم، السودان: جامعة السودان، للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا.
9. تهامي، خالد صبيح الهادي وزيتون، نهي محمود أشرف محمد، (2022)، تأثير الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع الدور المعدل للتحويل الرقمي. مجلة البحوث التجارية، المجلد 44، العدد 4.
10. حاجم، ايهاب عبد الوهاب ويعقوب، فيحاء عبدالله، (2020)، تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) الأدوات المالية الاعتراف والقياس للمحاسبة عن الأسهم وانعكاسه على القوائم المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15، العدد 52.
11. حسون، علاء الدين عبد الوهاب، (2020)، لمشاكل المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) دراسة ميدانية في البنوك التجارية العراقية الخاصة. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 64.
12. حجر، عبدالمالك، (2018)، شرح لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 IFRS للأدوات المالية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: ديلويت أند توش الشرق الأوسط.
13. حسونة، محمد لطفي. (2017). المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39: دراسة مقارنة. مجلة الفكر المحاسبي المجلد الحادي والعشرون، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
14. رشوان، عبدالرحمن محمد وشقفة، خليل إبراهيم، (2022)، أثر تطبيق المعيار الدولي للأدوات المالية (IFRS9) في ضوء حالة عدم التأكد الناجمة عن جائحة كورونا. المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 18، العدد 3.

15. سقف الحيط، فراس إسماعيل، (2017)، أثر تطبيق الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد 17، العدد 3.
16. سلمان، عامر محمد، (2017)، دور المشتقات المالية عن مخاطر تذبذب العملة الاجنبية في تعزيز جودة الارباح. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 104، المجلد 24.
17. صندوق النقد الدولي، (2018)، تبنى المعايير الدولية للتقرير المالية في الدول العربية. سلسلة دراسات محاسبية ومالية.
18. عبد الحميد أحمد شاهين ورجب محمد عمران أحمد البغدادي، (2020)، القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل III والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية". مصر: كلية التجارة، جامعة السادات.
19. عبدالحكيم، طيوب، (2018)، تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي. تأليف رسالة ماجستير. المسيلة، الجزائر: علوم التسيير - ادارة مالية في الجامعة محمد بوضياف.
20. عرنوق، بهاء غازي، (2014)، أثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، 561 - 584.
21. مجي، أحمد حسين نصيف وبيج، تيسير جودا كاظم علي، (2021)، أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي (IFRS) وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد/العدد 1.
22. نبيل، عبد الرؤوف إبراهيم، (2018)، التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS 9 والأثر المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي" دراسة تطبيقية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الثاني والاربعون، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعه المنصورة.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. George, D., (2011), SPSS for windows step by step: A simple study guide and reference, 17.0 update, 10/e. Pearson Education India.
2. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E., (2019), Multivariate Data Analysis, Andover. Hampshire, United Kingdom.
3. Kim, M. G., (2017), A cautionary note on the use of Cook's distance. Communications for Statistical Applications and Methods, 24(3), 317-324.
4. Pallant, J., (2020), SPSS survival manual: A step by step guide to data analysis using IBM SPSS. Routledge.
5. Sekaran, U., & Bougie, R., (2019), Research Methods for Business: A Skill Building Approach. Jhon Wiley and Sons Ltd: United Kingdom.